المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

البحث عن الكرامة

ورقـات تحليلية حول قضايـا الهجرة

FTDES

FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ÉCONOMIQUES ET SOCIAUX

البحث عن الكرامة

ورقات تحليلية حول قضايا الهجرة

المؤلفون

خـــالد طبـــــابي

نعيمـــة الفقيـــه

هـــــــالة المؤدب

هـاجر عرايسية

إن محتوى هذه المطبوعة هو مسؤولية المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ولا يعبّر بالضرورة عن موقف مؤسسة روزا لكسمبورغ

الفهرس

1. **من إحباط الاحتجاج الاجتماعي إلى المشروع الهجري غير النظامي: دراسة سوسيولوجية حول العلاقة السببية بين الاحتجاج الاجتماعي والهجرة غير النظامية** ..... خالد طبابي 03

2. **وضعية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء بجهة مدنين** ..... نعيمة فقيه 26

3. **"نفاذا إلى العدالة أم بحث عن الكرامة"** ! ..... هالة المؤدب 44

4. **العنف المسلط على المهاجرات أصيلات جنوب الصحراء في تونس** ..... هاجر عرايسية 57

وضعية المهاجرين واللّاجئين وطالبي اللجوء بجهة مدنين

د. نعيمة الفقيه[43]

مقدمة

شهدت ولاية مدنين منذ ثورة 14 جانفي لسنة 2011، ارتفاعا كبيرا في نسق تدفقات المهاجرين القادمين من ليبيا، وأصبحت في السنوات الأخيرة محل اهتمام وطني ودولي في ظل تزايد الإشكاليات التي تطرحها ظاهرة الهجرة المختلطة من جهة، وضغوطات الإتحاد الأوروبي لجعلها أكبر مخيم للّاجئين من جهة أخرى. ورغم أنّ الدولة التونسية من أولى الأطراف التي وافقت على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951 وبروتوكولها لعام 1968[44]، مازال الإطار القانوني غامض في ظلّ عدم الموافقة على قانون اللجوء إلى حدود اليوم، وهذا ما دفع السلطات المحلية بمدنين إلى تنفيذ مسؤولياتها واحتضان الوافدين والإحاطة بهم بالتعاون مع المنظمات الإنسانية حسب الإمكانيات المتاحة.

---

[43] نعيمة الفقيه، متحصلة على شهادة الدكتوراه في علم السكان، قامت بنشر عدة أبحاث ودراسات حول الهجرة على مستوى وطني ودولي، عضو بوحدة البحث العلمي: توارث، انتقالات، حراك بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، عضو في لجان علمية واستشارية في عدد من المجلات العلمية الدولية، ناشطة بالمجتمع المدني: البريد الإلكتروني: naimafakih6@gmail.com.

[44] UNHCR, 2004, Agence des Nations Unies pour les réfugiés, *États parties à la convention de 1951 relative au statut des réfugiés et/ ou à son protocole de 1968 (au 31 décembre 2004),* Annexe du Rapport Global de 2004, p.499.

إنّ الوعي بالمشاكل والصعوبات التي تعترض كلّ من المهاجرين وجهة مدنين ما يزال محدودا، وعليه وقع اعتبار قضية الهجرة واللجوء "شأن سياسي داخلي" يتحمّل مسؤوليّته والي الجهة والمنظمات الغير حكومية المحلية، عوض تحميلها للمجتمع الدولي الذي لم تكن له إلى حدود اليوم محاولات جادة لتحديث السياسات الخاصة بالتحركات السكانية في العالم والتي تحترم المقاربات الإنسانية. وعليه، يشكل المهاجرون واللاجئون فئة هشة تتطلب خطة عمل واضحة واتخاذ موقف صارم من لدن الحكومة الوطنية أولا ومن قبل المجتمع الدولي ثانيا، لأنّ جهة مدنين في السنوات الأخيرة، استنزفت مجهوداتها لاحتضان وإيواء الأعداد المهولة من الوافدين، ومهما كانت الخدمات المتوفرة فإنّ مواطن القصور والعجز لازالت موجودة في ظلّ النقص والاحتياج الذي يعيشه المهاجرون.

وفي هذا السياق تتنزل عديد الأسئلة المتعلقة بهذا الطرح أهمّها: *هل مازالت جهة مدنين قادرة على تحمّل مسؤولياتها تجاه اللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء؟ هل أزمة مدنين مردّها غياب إرادة سياسية حقيقية أم أنها مسألة ضعف إمكانيات؟ هل من وجود إستراتيجية واضحة تضمن للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الحد الأدنى من الحقوق التي تضمن لهم العيش الكريم وترتقي بهم للاندماج في المجتمع المحلي؟ هل من إجراءات عاجلة تمكن من تسريع المصادقة على قانون اللاجئين أو استراتيجيات جدية لحماية المهاجرين كفئات هشة؟*

وانطلاقا من خبرته ومعرفته بحقوق المهاجرين وفي إطار مهمّة ترمي إلى احترام حقوق الإنسان في تونس، ارتأى المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى تكليفنا بإعداد هذه الورقة البحثية حول وضعية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء بجهة مدنين والتي تمّ تحريرها في بداية شهر أكتوبر لسنة 2019 بعد زيارة ميدانية للجهة يومي 11 و12 سبتمبر من سنة 2019، قمنا خلالها بمعاينة الأوضاع في هذه المنطقة وإجراء دراسة استقصائية نوعية مع الأطراف المتدخلة لفائدة الوافدين، ومن خلال تقنية المقابلة تمت محادثة عدد من الأطراف وهم والي الجهة، ممثلي عدد من المنظمات الإنسانية والمؤسسات الحقوقية من قبيل المنظمة الدولية للهجرة، المفوضية السامية لشؤون المهاجرين، المجلس التونسي للاجئين، الهلال الأحمر والمعهد العربي لحقوق الإنسان فرع الجنوب[45]، وباستخدام تقنية المجموعات البؤريّة Focus Group تمكّنّا من محاورة عدد من المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء بالجهة والتعرّف على ظروفهم داخل المبيتات المخصّصة لهم وداخل المجتمع المحلّي. هدفنا من خلال هذا العمل، يتمثل في الإجابة عن مختلف التساؤلات المطروحة وتمكين المنتدى من توفير مصدر من المعلومات حول سياق الهجرة الذي شكّل هاجسا يثير جدلا كبيرا بسبب المآسي التي يعانيها الوافدون ومحدودية قدرات الجهة على تبني المهمة على الرغم من

[45] المجموعة التي وقع محادثتها زيادة على والي مدنين والمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء يتمثلون في: ممثلي المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (2)، ممثل المنظمة الدولية للهجرة (01)، ممثلي المعهد العربي لحقوق الإنسان (02)، ممثل المجلس التونسي للمهاجرين (01)، ممثلي الهلال الأحمر (03)

وجود عدة أطراف متداخلة، كما أنّ المعطيات المتحصل عليها مهمة ستخدم السلطات المحلية والوطنية والمجتمع المدني الوطني والدولي، وهذا ما دفعنا في نهاية هذه الورقة البحثية إلى طرح جملة من التوصيات التي تمكن من دعم حقوق المهاجرين وتحسين أوضاعهم ومساندة جهة مدنين على مواجهة الأزمة التي تعيشها اليوم.

1- ديناميكيات الهجرة الوافدة على جهة مدنين

أ- تزايد أعداد الوافدين: أرقام تتفاوت حسب الأوضاع في ليبيا وتجدد في تركيبة الوافدين

جدول عدد 1: عدد اللاجئين وطالبي اللجوء إحصائيات 31 أوت لسنة 2019

البلد الأصل	سوريا	الكوت ديفوار	أريتريا	السودان	الصومال	فلسطين	جنسيات أخرى	العدد الجملي
العدد	1190	333	228	201	146	44	345	2487
النسبة	%47.8	%13.4	%9.2	%8.1	%5.9	%1.8	%13.9	%100

المصدر: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين[46]

سجّلت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تزايدا كبيرا في عدد اللاجئين وطالبي اللجوء بتونس خلال السنوات الأخيرة، وحسب آخر الإحصائيات في أوت لسنة 2019 بلغ عدد الوافدين 2487 شخصا ينحدرون من

[46] UNHCR Government Tunisia, **Refugees and asylum-seekers in Tunisia, 31 August 2019, link: https://data2.unhcr.org/en/country/tun.**

جنسيات عربية وإفريقية مختلفة. ولئن كانت التدفقات تتأتى أهمها من سوريا بنسبة 47.8% بسبب ما تعيشه من أزمات وحروب، ومن دول أخرى من قبيل فلسطين، السنغال، غينيا، الكوت ديفوار ونيجيريا، أصبحت الهجرة في الفترات الأخيرة تشمل دول القرن الأفريقي مثل أريتريا، أثيوبيا، الصومال، السودان، جنوب السودان ومالي، وهذا يدل على تجدد تركيبة التحركات السكانية التي ما فتئت تشمل مختلف الجنسيات ومختلف الفئات العمرية من أطفال قصر تتراوح أعمارهم ما بين 15 و18 سنة وشباب وكهول ونساء. وفي تصريح لممثل المعهد العربي لحقوق الإنسان فرع الجنوب يقول: " *كان عدد الوافدين بمدنين في بداية سنة 2019 يتراوح بين 30 و40 شخصا في الشهر ما بين مهاجرين غير شرعيين وطالبي لجوء، وأصبح هذا العدد أضعافا مضاعفة، حيث زاد أكثر من 50%، ليبلغ حدود 200 شخصا في جوان 2019* "[47]، لكن المعطيات بيّنت عدم تسجيل أية حالة وفود جديدة خلال شهر سبتمبر لسنة 2019، وهذا مردّه الأوضاع الأمنية بليبيا التي تبقى سبب تزايد أو نقص عدد الوافدين على جهة مدنين.

وتماشيا مع ما صرّح به ممثّل المنظمة الدولية للهجرة "*من يمتلك الأرقام فإنّه يمتلك المعلومة والميدان*"، تفيدنا الإحصائيات في معرفة أنّ الهجرة الوافدة على مدنين هي مختلطة أي أنها تجمع بين مهاجرين غير

[47] ممثل المعهد العربي لحقوق الإنسان فرع الجنوب، السيد مصطفى عبد الكبير، مدنا أثناء محادثته بالوضع من الجانب الإحصائي وتزايد توافد المهاجرين وطالبي اللجوء، أما فيما يخصّ تدخلات المعهد أفادتنا بها السيدة نادية لرايض المنسقة والمسيرة لوحدة الاستشارات والمساعدة الفنية.

شرعيين وطالبي لجوء، ورغم تضارب الأرقام بين الجهات المتدخلة بالمنطقة، إلا أنها تجمع على حقيقة مفادها الارتفاع الكبير في عدد الوافدين القادمين لمدنين عبر الحدود الليبية وعلى تواجد أسباب ودوافع تجعل حجم الظاهرة يوحي بأزمة تخيم على جهة متوسّطة الدخل لا تمتلك الاستعدادات والإمكانيات الكافية لتستضيف هذه التدفقات الهامّة وتتعامل معها على النحو المتعارف عليه دوليّا.

ب- أسباب التوافد على جهة مدنين

أفادنا عدد من المهاجرين أنّ وجهتهم كانت الدول الأوروبية لكنّ مرورهم من ليبيا التي تشهد تأزما في أوضاعها وخوفهم من الأخطار التي تهدد حياتهم جرّاء النزاع المسلح، جعل الجنوب التونسي يمثل الملاذ الوحيد، وأكّد بعضهم أنّ تواجدهم بهذه المنطقة مؤقت إلى حين وجود سبيل يمكنهم من بلوغ إحدى الدول الأوروبية التي تضمن لهم العيش الكريم، الحرية، التحضر، الأمن، التعليم الجيد للأبناء، دخل جيد، وتؤمّن لهم مستقبلهم. وفي هذا الصّدد نستل شهادة لأحد طالبي اللجوء أصيل السودان متواجد بالمبيت التابع للمنظمة الدولية للهجرة منذ شهر وثلاثة أيام رفقة زوجته وأربعة أبناء، وفيها يقول:

" هربت من بلدي على إثر قتل والدي لأسباب سياسية، لقد أصبحت مهددا أنا وأسرتي، وعبر شبكة تهريب تمّ نقلي إلى ليبيا، في الطريق تمّ بيعي لأكثر من مجموعة، أخذوا مني أموالا كثيرة وعرّضوني لمعاملة سيئة، وتمكنت بعد عناء كبير من بلوغ ليبيا، لكن رغم المساعدات هناك

من قبل المنظمات الدولية، كانت الأوضاع مخيفة، في أي لحظة ننتظر أن نكون ضحية إطلاق ناري، واتفقت مع شبكة تهريب أخذت ما تبقى لي من أموال لتوصلني إلى الحدود الليبية ومنها دخلت لتونس لطلب النجدة واللجوء، في الحقيقة لا أرغب في البقاء هنا، ليس هذا ما أطمح إليه، أود العمل وجمع مبلغ من المال يمكنني من التوجه نحو أوروبا، الحياة أفضل هناك".

وعلى غرار هذا المهاجر غير الشرعي الذي هو حاليا في انتظار حصوله على الموافقة كلاجئ، تتعدد القصص التي تبيّن أنّ الهجرة تقف على أسباب متنوعة ومتعددة يمكن حوصلتها في الهروب من الظروف الأمنية والسياسية ببلد المنشأ حيث توجد الحروب، الاضطهاد، المسّ بالحقوق السياسية والمدنية، والهروب من آفات البطالة والفقر والرغبة في تحسين مستوى العيش. كما أنّ بلوغ الأراضي الأوروبية حسب ممثلي المنظمات الإنسانية يمثل حلما وهاجسا يعمل عدد هام من المتدفقين على تحقيقه بسبل مختلفة أفضت في بعض الحالات إلى تواجدهم بجهة مدنين كمنطقة عبور.

وأثبتت بعض الدراسات التي أجراها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وعدد من المختصين في دراسة التحركات السكانية، بأنّ الأسباب الجوهرية لتوجه المهاجرين نحو مدنين سعي الحكومات الأوروبية من قبيل إيطاليا وألمانيا لتشييد مخيمات بالجنوب التونسي وقطع طريق اللجوء نحو أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط أمام أصيلي بلدان إفريقيا جنوب الصحراء لتكون المعابر الحدودية على ليبيا

السبيل الوحيد أمامهم. وحسب المختصة في قضايا الهجرة واللجوء الدكتورة نعيمة الفقيه "*جاء بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين*[48] *بشروط وقائية وأخرى علاجية بهدف ردع جريمة تهريب المهاجرين عن طريق ضبط الدول لحدودها البرية والبحرية (المواد 7 و11) والحرص على مراقبة الوثائق المستخدمة للسفر (المواد 12 و13)، مع الحرص على أخذ الدول لتدابير من أجل ومساعدة المهاجرين المهربين مع وجوب إرجاعهم إلى بلدانهم (المواد 16 و18)، وفي مادته 3/15 نصّ البروتوكول على وجوب مكافحة الأسباب المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية عن طريق تكثيف البرامج الإنمائية في دول الانطلاق"، وترى الباحثة أنّ التمعّن في محتوى البروتوكول يوحي بمفارقة بين ما جاء به من نصوص وإجراءات وما يتمّ تطبيقه على أرض الواقع، فإلى اليوم يعمل المجتمع الدولي على توخي الحلول الأمنية في مجابهة تهريب المهاجرين دون تطبيق الحلول المنصوص عليها ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والتي تضمن حق المهاجرين في حياة كريمة من خلال معالجة الأسباب الجذرية للهجرة وبخاصة ما يتصل منها بالفقر وبحمايتهم عند الوقوع في الخطر. ويظهر ذلك من خلال التحولات التي شهدتها السياسات الهجرية بأوروبا منذ سنة 2017، حيث أصبحت أكثر تشددا ولا إنسانية تعمل على غلق*

[48] بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمد من طرف الجمعية الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 15 نوفمبر 2000.

الحدود الأوروبية وتجريم قوارب الإغاثة[49]" ، وهذا السبب الحقيقي في زيادة أعداد المهاجرين الذين مثّلت لهم جهة مدنين قبلة موضوعية في ظلّ غياب خيارات أخرى.

على ضوء ما سبق، تكون الهجرة مشروعا حياتيا فرديا أو أسريا، تحكمه العديد من الإنتظارات وتحفزه عدة عوامل ليكون خيارا يتمّ الإقدام عليه رغم كل المخاطر التي قد تعترض المهاجر أو اللاجئ، إلى أن أضحت الهجرة ثقافة تحييها تجارب ناجحة لمهاجرين أو لاجئين سابقين، فهي الحلم الذي ينسج مستقبل البعض ووجهة البعض الآخر، هذه الثقافة تمرّر من مهاجر لآخر لتعاد التجربة كنوع من أنواع الاستثمارات الحياتية المعاصرة رغم غموض مآلها.

ومهما تكن الدوافع الواقفة وراء توافد المهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء، فإنّ تواجدهم بجهة مدنين سيؤدي حسب الباحث حسان بوبكري إلى "*تجديد رؤية الآخر في المشهد الاجتماعي المحلي*" [50]، و"تغيير وجهات النظر تجاه القضايا الاجتماعية"[51]. كما سيجعل التساؤلات قائمة حول طبيعة الخدمات المقدمة للوافدين ومدى وجود أزمة أو قصور تجاههم.

---

[49] د. نعيمة الفقيه، *مكافحة تهريب المهاجرين وحق البقاء المشروع في بلد المنشأ: بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين بين الواقع والمأمول*، كراس عدد واحد حول الهجرة، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ماي 2019، صص 154-165، صص 159-160.

[50] Boubakri, Hassan, 2015, *« Migration et Asile en Tunisie depuis 2011 : vers de nouvelles figures migratoires ?»*, REMI : Revue des migrations internationales, 31, (3$4), pp. 17-39, P 24.

[51] Bensaad Ali, 2009, « *Le Maghreb à l'épreuve des migrations subsahariennes. Immigration sur émigration*», Kharthala édition, P6.

2- الخـدمات المقدمـة للمهـاجرين واللاجئـين وطـالبي اللجـوء بجهة مدنين: أبعاد الأزمة ومواطن القصور والخلل

أ- الخدمات المقدمة للمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين:

أظهرت دراستنا الميدانية ومختلف التقارير الصادرة عن المنتدى التونسي للحقـوق الاقتصـادية والاجتماعيـة بأنّـه بمجـرّد دخـول المهـاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء إلى الأراضي التونسية عبر الحدود يقع إحالتهم من قبل السلطات المحلية إلى إحدى المنظمات الإنسانية بالجهة التي تدير مبيتات[52] مهمتها الإغاثة الوقتية للأشخاص الوافدين سواء عبر البرّ أو البحر إلى حين تسوية وضعيتهم.

وبما أنّ تونس لم تتبنى إلى حدود اليوم مشروع قانون اللجوء وفي ظلّ غياب إطار تشريعي واضح، تتحمل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالتعاون مع شركائها مسؤولية تنظيم الهجرة المختلطة من خلال النظر في حاجيات المهاجرين، كما أنها تقوم بدراسة ومتابعة جميع طلبات اللجوء وفق الشروط المتعارف عليها دوليا، وعند البتّ في ملف الوافد، هناك ثلاث احتمالات واردة، أولها تمكينه من بطاقة لجوء في حالة وجود أسباب موضوعية تمكنه من ذلك، فيتحصل على شهادة الإقامة ويكون له حقوق كأي تونسي، وثانيها مساعدته على العودة الطوعية لبلده، وفي حالة ثالثة بمجرد تعبيره عن عدم رغبته في طلب اللجوء أو

[52] كان عدد المبيتات المخصصة للمهاجرين أربعة، اثنين يتبعان المنظمة الدولية للهجرة وقع غلق مبيت المهاجرين (الحامدي) في أفريل سنة 2019 وبقي واحد يوجد بطريق جربة مدنين، واثنين يتبعان المفوضية السامية لشؤون المهاجرين يتواجدان بجرجيس، وهذه المبيتات ليست مراكز إيواء، بل مبيتات تتولى الإغاثة الوقتية.

العودة لبلده الأصل يعتبر مهاجر غير شرعي لا تتكفل المفوضية به وعليه تحمّل مسؤوليّته. وفي كنف من التعاون تعمل المنظمات الإنسانية على تقديم خدمات رغم تنوعها وتعددها أكد المهاجرون واللاجئون أنها لا ترتقي إلى المستوى المطلوب، من أبرز هذه الخدمات يمكن ذكر:

- الإقامة: يقع تمكين المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء من الإقامة، ومن خلال زيارة المبيت المخصص للمهاجرين والذي تشرف عليه المنظمة الدولية للهجرة تبيّنا تركيبته، حيث يتكوّن من 20 شقة، بكلّ واحدة يوجد غرفة ومطبخ ومجموعة صحية ورواق، تحوي كل غرفة تجهيزات تتمثل في الأسرّة والمفروشات والأغطية ومستلزمات الطبخ ومروحة تهوئة، وينقسم المبيت إلى طوابق يخصّص أحدها للأطفال القصر الغير مصحوبين وآخر للعائلات، وطابق للأمهات مصحوبات بأبنائهنّ، في حين يتواجد الرجال بمبيت بجرجيس. ويوجد فضاء مخصص للأطفال بإحدى الطوابق يشرف عليه الهلال الأحمر، يوفر خدمات ترفيهية وتعليمية. يخضع المبيت للرقابة من قبل أعوان حراسة بهدف حماية المقيمين من أية أخطار تهدّدهم. وتبلغ المدة المحدّدة للإقامة داخل هذه المبيتات 60 يوما، لكن مراعاة للحالات الإنسانية من قبيل الأمهات العازبات حديثات الولادة، حالات المرض،... يتمّ تمديدها.

ولئن صرّح قسم من المقيمين المستجوبين[53]، بوجود ظروف إقامة جيدة، فإنّ قسما آخر تشكّى من عدّة نقائص من قبيل اشتراك عدد هام من

[53] المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين قمنا باستجوابهم، يبلغ عددهم 14 شخصا، رجال، 5 نساء و3 أطفال.

المقيمين في جهاز التلفاز والثلاجة (في الجملة بالمبيت 8 أجهزة تلفاز و8 ثلاجات) بشكل يؤدي للخلافات والعنف بين المقيمين في أغلب الأوقات، هذا إلى جانب وجود غرفة واحدة لا تكفي لأسرة كاملة، وضيق مساحة المطبخ مما يدفع للأكل بقاعة الجلوس.

- **حقيبة المستلزمات الخاصة**: بمجرّد دخول المهاجر للمبيت يتم تمكينه من عدد (02) من الحقائب الصحية لتستعمل على مدى شهرين، وتحتوي كل واحدة على فرشاة ومعجون الأسنان، نوعين من صابون الاستحمام، صابون غسل الملابس، منشفة استحمام، الشامبو، آلة حلاقة للوجه، مقلمة أظافر، ملابس داخلية... وتقدر قيمة الحقيبة بـ80 دينارا. وأكّد عدد هام من المقيمين أنّ هذه الحقيبة لا تكفي لشهر كامل.

- **الخدمات الصحية**: أدلى ممثلي المنظمات الإنسانية أنّ الوافدين يتمتّعون بالخدمات الصحية[54]، وأفادوا بوجود فريق طبي بالمبيتات، فعلى سبيل المثال داخل المبيت التابع للمنظمة الدولية للهجرة يتواجد بالمركز عدد (02) من الممرضات وطبيب، بالنسبة للطبيب يأتي مرتين في الأسبوع كل عشية أربعاء وصباح السبت وعند الحالات الإستعجالية، أما الممرضتين فتتواجدان بصفة مستمرة. وأظهرت المعطيات أنه يتمّ تمكين

[54] Lors d'un acte de sensibilisation qui a été effectué par l'OIM pour les personnels de la santé publique/ District sud, et qui a eu lieu Douz- Gouvernorat de Kebilli, le 16 Novembre 2018, Les personnels de la santé ont présenté la liste des services de santé disponibles et accessibles pour les migrants et qui sont : les structures de soins des trois premières lignes (les hôpitaux régionaux et les hôpitaux universitaires et les programmes nationaux de la santé publique tel que le programme national de la santé reproductive et de planning familial, les programme national de vaccination, la médecine scolaire et universitaire, le programme national de lutte contre la tuberculose, le programme national de la lutte contre le VIH/SIDA.

المهاجرين من العلاج بالمستشفيات العمومية أو إحدى المصحات مع التكفل بجميع المصاريف، وعلى ضوء مواعيد تلاقيح الأطفال يقع توجيه الأمّهات إلى ديوان الأسرة والعمران البشري، وتتمّ مرافقة المرضى من قبل أحد أعضاء الفريق المشرف عندما تقتضي الحالة.

- **الغذاء**: يقع تمكين كلّ مهاجر من وصولات أكل أسبوعيّا تقدر قيمتها بـ30 دينارا، يقتنون بها ما يحتاجونه من غذاء، ومن شروطها صرفها كلها في عملية شراء واحدة من إحدى المساحات التجارية. وأفاد المبحوثين أنّ هذه الوصولات لا تغطي الاحتياجات الضرورية بشكل يدفعهم للسرقة والنزاع في عديد الحالات، الأمر الذي يخلّ بالأمن بمراكز الإقامة.

- **النفاذ إلى المعلومة**: أثبتت المعطيات عدم وعي المهاجرين بحقوقهم، وهذا ما يجعلهم في وضعية هشة خاصة أمام غياب مترجمين يمكنونهم من التعبير عن حاجياتهم ومطالبهم، وما يؤكد هذه الإشكالية هو إقدام الشاب الاريتري على الانتحار لصعوبة الظروف التي كان يعيشها، وهو يتواجد إلى اليوم بمستشفى الهادي شاكر بصفاقس دون إمكانية فهمه من طرف الأطباء بسبب صعوبة الترجمة، الأمر الذي جعل من الصعب التدخل لفائدته. ومن خلال عملية التشخيص التي قمنا بها ميدانيا تبينا أنّ الأطفال القصر لا يتمتعون بأية خدمات خاصة أو إضافية "*في علاقة*

بحقوقهم التي نصّت عليها المعاهدة الدولية لحقوق الطفل لسنة 1989"[55].

- **الإحاطة النفسية والاجتماعية**: وفق تصريحات ممثلي المفوضية السامية والمجلس التونسي لشؤون اللاجئين تقع الإحاطة بطالبي اللجوء واللاجئين والعمل على إدماجهم بالمجتمع المحلي عن طريق توفير مختصين نفسيين، تمكينهم من دورات تكوينية في اللغات، بعث نوادي يمارسون فيها هواياتهم من قبيل الرسم، مشاهدة الأفلام، القيام بأنشطة وتظاهرات بالتعاون مع الإدارات الجهوية مثل المشاركة في الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، اليوم الوطني للصناعات التقليدية، الاحتفال باليوم العالمي للطفل الإفريقي، ولاقت هذه المجهودات نجاحا كبيرا حيث ساعدت على تنمية روح الإبداع لدى اللاجئين وطالبي اللجوء من بينهم لاجئ سوداني شاهدنا البعض من رسوماته، نجح في استقطاب عدد هام من الوافدين وبعض المشرفين بالمفوضية للمشاركة في نادي الرسم الذي ساعد على تحقيق التقارب بين أعضائه وتجديد صورة المهاجر بالجهة. ورغم الخدمات المتوفرة، إلا أنّ عددا لا بأس به من المستجوبين عبّروا عن الوضع النفسي المتأزم الذي يعيشونه جراء ما عاشوه من أهوال في ليبيا، وما يعانونه من نقص في الإحاطة النفسية والصحية والمادية.

[55] المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بتونس، *تقرير حول وضعية المهاجرين في مركز الهلال الأحمر بمدنين*، ص 4.

- **الإدماج الاقتصادي:** تعمل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالتعاون مع المجلس التونسي للاجئين والمعهد العربي لحقوق الإنسان والجمعية التونسية للتصرف والاستقرار الاجتماعي TAMSS على إدماج اللاجئين في الحياة الاقتصادية وتمكينهم من فرص للعمل وضمان حياة كريمة عبر تنظيم العلاقة الشغلية، بعث مورد رزق للمهاجر، متابعة اللاجئ حتى لا يقع استغلاله أو هضم حقوقه، ومن بين التجارب التي ذكرتها إحدى الشهادات في هذا المستوى هي عملية تمكين لاجئة سورية من العمل بإحدى صالات الحلاقة الكبرى بصفاقس، زيادة على عدة مشاريع أخرى. أما حديثنا مع المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين أظهر حقائق مخالفة، كلها تتمحور حول صعوبة ولوج المهاجر لسوق الشغل، وفي صورة الحصول على عمل يتمّ التّعرض للاستغلال وسوء المعاملة، كما أفادنا البعض أنهم لا يعرفون كيفية حماية حقوقهم أو سبل تيسير إدماجهم في الحياة الاقتصادية.

- **الإحاطة بالأطفال:** تتولى المنظمات الإنسانية الإحاطة بالأطفال بتمكينهم من أنشطة ترفيهية وتعليمية عبر بعث فضاءات خاصة بالمبيتات، هذا إلى جانب العمل على إدماجهم بالمؤسسات التربوية وتمكينهم من التعليم، ولئن بدأت المفوضية تجربة إلحاق عدد من أبناء المهاجرين بالمدارس بجرجيس منذ سنة 2018 بعد أن لاقت التعاون من طرف بعض مديري المدارس الابتدائية[56]، فإنّ المنظمة الدولية للهجرة

[56] وجود منشور أصدره وزير التربية لفائدة المدارس بهدف إدماج أبناء المهاجرين بالمدارس الابتدائية وتمكينهم من التعليم.

ستعمل في هذه السنة (2019) على إدماج 17 تلميذ مع إمكانية واردة لتوفير وسيلة نقل.

- **الخدمات القانونية:** تتولى وحدة المساعدة القانونية للمعهد العربي التي أنشأت سنة 2018 في إطار مشروع المفوضية السامية لحقوق اللاجئين، التدخل لفائدة اللاجئين وطالبي اللجوء ومدهم بالمساعدة القانونية والاستشارات لحل إشكالاتهم القضائية والعدلية (الزواج، الطفولة المهددة، زواج القاصرات، الشغل، حالات الاستغلال،...) وتمثيلهم أمام القضاء والدفاع عنهم. وللمعهد العربي دور هام في توعية المهاجرين بحقوقهم ودعم قدرات الفاعلين الاجتماعيين من مهنيين ومفردات المجتمع المدني في مجال مناصرة وحماية حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء. كل هذا لا ينفي وجود ثغرات جعلت المهاجرين يعبرون عن معاناتهم جراء عدم تمكينهم من وثيقة اللجوء أو عدم إتاحة الفرصة لهم للتوطين ببلد يضمن لهم حقوقهم وظروفا مناسبة أكثر لهم كلاجئين.

إنّ الخدمات التي توفرها المنظمات الإنسانية بالشراكة مع الهياكل المحلية بجهة مدنين تبقى حسب تصريح ممثليها خدمات إغاثة ترتبط بالقدرات والإمكانيات المالية واللّوجستية المتوفرة، هذه الخدمات لا ترضي المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين يصفون وضعيتهم بالمزرية وأنهم فئة هشة في حاجة ماسة لإحاطة حقيقيّة وليست مجرد شكليات هدفها إرضاء المجتمع الدولي الذي يضع مقاييس محددة لا تستجيب لمنظومة حقوق الإنسان.

ب- أبعاد الأزمة ومواطن القصور

بالرغم من تدخل المنظمات الدولية بجهة مدنين، مازال النقص يشوب الخدمات التي لا تصل إلى تطلعات المهاجرين، وهذا ما استقيناه من بعض الشهادات:

"يوفرون لنا في هذا المبيت الأكل واللباس والخدمات الصحية، لكن ينقصنا الكثير، قيمة الوصولات لا تكفي ولا نجد أموالا للتنقل بسهولة، كما أنّ عدد كبير يتشاركون في جهاز التلفاز والثلاجة، المعاملة طيبة من قبل القائمين على المبيت لكن نحس بالحاجة والنقص،..." (طالب لجوء من السودان).

"الخدمات الصحية غير جيدة، ولا يمكننا إجراء كل الفحوصات في القطاع العمومي، ونرغب في تمكيننا من مبالغ مالية عوض الوصولات لسهولة التصرف فيها، لماذا نرتبط بفضاءات تجارية معينة، إننا نعاني الحرمان، جوع، فقر، أين حقوقنا؟" (مهاجر غير شرعي من نيجيريا)

"في بعض الأحيان نتعرض للاستغلال، يعطوننا أجورا ضعيفة، والبعض لا يمدنا بالأجرة إثر الانتهاء من العمل، لا نحسّ بالأمان، نفسيتنا متعبة، نحن بشر نرغب في ضمان حقوقنا.." (مهاجر من جنوب السودان)

" لا أستطيع فعل شيء ما لم يتمّ منحي بطاقة اللجوء، أرغب في البحث عن العمل حتى أساعد نفسي وأسرتي، لكن كما ترى ها أنا بالمبيت لا أتمكن من الخروج خوفا من الشرطة، ليست معي وثائق تحميني" (مهاجر غير شرعي من جنوب السودان)

وأعرب عدد من المهاجرين وطالبي اللجوء عن الصعوبات التي تعترضهم أثناء وجودهم بالمنطقة من قبيل النقص الذي يعيشونه في الموارد المالية وقيمة الوصولات التي لا تغطي احتياجاتهم الأساسية، عدم تمكنهم من الحصول على عمل قانوني أو سكن لائق خاصة وأنهم لا يمتلكون وثائق قانونية، هذا زيادة على الإشكاليات الأخرى مثل الاستغلال، الميز العنصري، المهن الوضيعة، عدم القدرة على الاتصال بالأهل ببلد المنشأ،...وصنّف قسم منهم وضعهم بالكارثي لما يعانونه من حرمان على شتى الأصعدة.

والدّليل على أنّ المهاجرين وطالبي اللجوء يعانون صعوبات في الولوج لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والتمتع بخدمات لائقة، الاحتجاجات التي زامنت اليوم العالمي للاجئين يوم 20 جوان سنة 2019، والتي مثلت نوعا من التصعيد جرّاء ما يعانونه من نقائص. والهدف من هذه الاحتجاجات حسب المعطيات الميدانية هو الضغط على المسئولين بالجهة وتذكيرهم بوضعهم المأساوي حتى تصل أصواتهم للحكومة التونسية والمنظمات الدولية للتحرّك لفائدة هذه الفئات الهشة وتمكينها من حقوقها أو مساعدتها على التوطين بدول تمكنها من مختلف مطالبها. وأكّد ممثل المنظمة الدولية للهجرة بأنّ ظروف الإقامة والخدمات بالمبيت تعدّ جيدة وتتماشى مع المواصفات الدولية المعمول بها من حيث مساحة الغرف وطاقة الاستيعاب وقيمة الوصولات ونوعية الخدمات الصحية والاجتماعية والقانونية،... ويقع القيام بهذه الخدمات وفق الإمكانيات المتاحة، وهي على حدّ قوله "*خدمات طوارئ*" وعلى المهاجرين

وطالبي اللجوء الرضا والقبول بما هو موجود. ومن جهته، أكد ممثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أنّه يتم دراسة السوق وتتبع الأسعار حتى يتمّ تعديل قيمة وصولات الأكل، وأنّ الخدمات المتوفرة جيدة.

وهذا التضارب بين ممثلي المنظمات الدولية من جهة وبين المهاجرين وطالبي اللجوء من جهة أخرى، يقرّ حقيقة بوجود أزمة تعانيها جهة مدنين، هذه الأزمة إما حقيقة تتمثل في نقص الخدمات التي لا تستجيب لاحتياجات وتطلعات الوافدين ولا تكفيهم لأعدادهم الهائلة ولقصور تدخلات المنظمات الدولية، وإمّا لعدم رضا المهاجرين بما هو موجود حتى يحتسب هذا الوضع لفائدتهم في انتظار أخذه بعين الاعتبار والتسريع بتوطينهم في المجتمع الأوروبي.

ويوجد تخوف من قبل عدد من ممثلي المنظمات الدولية للهجرة من تصرّفات المهاجرين وسلوكياتهم التي قد يرفضها المجتمع المحلي وتتسبب في إلحاق الضرر بالوافدين جراء ذلك، من هذه السلوكيات حسب الشهادات السرقة، التحيّل، تعاطي الكحول، التعايش دون زواج شرعي، ارتداء الملابس الغير لائقة، التسول وتعريض الأطفال للمخاطر مثلما هو الحال لدى السوريين،...كما أنّ المنظمات في عدد من الحالات تعجز عن الإحاطة بهم وتوفير المساعدة اللازمة بسبب غياب الوثائق أو الشروط الإدارية المعمول بها. وفي هذا الصّدد تحدّثنا ممثلة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بجرجيس:

" السوريون على سبيل المثال نوفّر لهم جميع الخدمات لكنّهم لا يستقرّون وينتقلون من ولاية لأخرى، لا يحبّون العمل بل يفضّلون

الكسب السّريع عن طريق التّسوّل مستخدمين أبناؤهم، وهذا يعرقل إمكانيّة الإحاطة بالأبناء وتمكينهم من التّعليم،...وعدد منهم يستخدمون شهادات غير قانونية ويمتهنون مهنة طب الأسنان ووقع إيقاف الكثير منهم والمشكلة أنّ الأهالي كانوا يصدّقونهم ويقصدونهم بهدف العلاج"

وتضيف ممثّلة المعهد العربي لحقوق الإنسان في هذا المستوى:

"عدد هام من الحالات يقع إحالتها للمعهد من طرف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أو الهلال الأحمر وتتعدّد مشاكلهم من أبرزها الزواج الغير مدني، تعدّد الزوجات، السرقة، الجرائم وغيرها، ونحاول المساعدة من جانب قانوني مثل تسهيل عملية الزواج عبر محاولة إيجاد أقرب تمثيلية لبلد اللاجئ أو الاتصال بسفاراتهم للحصول على وثائق، ومثلما ننجح في حالات نعجز في حالات أخرى بسبب غياب الوثائق وغياب تمثيليات لإحدى البلدان خاصة أثيوبيا، وفي هذه الحالة يبطل الزواج... وكل هذه صعوبات توجدها الهجرة المختلطة بجهة مدنين".

حسب ما عبّر عنه السيد والي مدنين الحبيب شوّاط وممثلي المنظمات المتدخلة وخاصة الناشطين الحقوقيين التابعين للمعهد العربي لحقوق الإنسان، سيؤدي الوضع المتردي بعدد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء والوضع المرتبك بالقطر الليبي إلى نزوح موجات جديدة من المهاجرين إلى جهة مدنين التي لم تعد قادرة على استقطاب المزيد، خصوصا وأنّ طاقة استيعاب المبيتات بالمنطقة محدودة، والإمكانيات ضعيفة، وتدخلات المنظمات يشوبها النقص، هذا الوضع يوحي بالأزمة التي يواجهها المهاجرون من جهة، ومنطقة مدنين من جهة أخرى. وهذا

ما جعل ردود الفعل تتضارب بين الرفض لاستقبال المهاجرين صرّح به الوالي ويبرّر ذلك علمه بمخطط الدول الأوروبية ورغبتها في تحويل المنطقة التابعة له بالنظر إلى أكبر مخيم للاجئين، وبين قبول استقبال الوافدين أقرّ به ممثلي المنظمات الدولية مبررين موقفهم بأهمية التعامل الإنساني مع فئات في حاجة ماسة للمساعدة.

وأفادنا والي الجهة أنّ المنطقة إبان الثورة استضافت أعدادا مهولة من الوافدين تمت مساعدتهم بالتعاون بين المسئولين المحليين والمنظمات الإنسانية والأهالي رغم عدم علمهم بحقيقة المهاجرين الذين اجتازوا الحدود خلسة: من هم؟ من أين قدموا؟ ما ينوون فعله؟ هل لديهم أية مآرب تهدّد أمن الدولة واستقرارها؟ أية انتماءات وتوجهات دينية تميزهم؟. ورغم التخوّف الكبير، أكد على تواصل المدّ التضامني إلى حدود سنة 2019، لكن أمام كشف مخططات الدول الأوروبية أصبح من الضروري قطع الطريق أمام هذه الظاهرة التي تهدّد الوضع الأمني بالمنطقة ولا تخدم مصلحة تونس بل وتشكل خطورة على سيادتها[57].

ورغم التدخّل الإنساني الذي تقوم به جهة مدنين لفائدة الوافدين، إلا أنها تبقى جهة غير آمنة بما أنّ المنظومة القانونية التونسية لا توفر

[57] المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يدعو الحكومة القادمة لإيقاف جميع الاتفاقيات الثنائية الموقعة مع السلطات الإيطالية فيما يخص الترحيل الجماعي للمهاجرين، مقال صدر بتاريخ 30 سبتمبر 2019، الرابط: https://www.akherkhabaronline.com/ar/، (تمت مراجعته يوم 2019/10/02).

الحماية للّاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين[58] المتواجدين على أراضيها، هذا بالإضافة لعدم قدرة المنظمات الوطنية والدولية على التكفل بالخدمات الأساسية لهذه الفئات الهشة. والمخططات الدولية التي مثلت مركز تخوف من طرف الوالي، تأكدت مؤخرا مع توجهات الدول الأوروبية لفرض سياسات ابتزازية على تونس ومساعدات مشروطة بهدف تحويلها لأكبر منصة إنزال وإيواء وفرز للمهاجرين، وأشار المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى مخاطر هذه التوجهات في ظل غياب سياسات واضحة وأطر قانونية تتماشى مع حقوق الإنسان.

3. علاقة المهاجرين الوافدين بالمجتمع المحلي وطبيعة انتظاراتهم

أ- علاقة الوافدين بالمحيط المحلي

أظهرت محاوراتنا مع عينة من المهاجرين وطالبي اللجوء أنّ علاقاتهم مع الفريق المشرف على المبيتات والتابع للمنظمات الإنسانية طيبة ويعود ذلك للإدارة الجيدة لمراكز الإقامة وحسن المعاملة، كما أكدوا أنّ علاقات الانسجام تربطهم ببعضهم رغم المشاكل التي تقع من وقت لآخر، وفي هذا الصّدد يخاطبنا ممثل المنظمة قائلا:*"المبيت يحوي خليط من الجنسيات، ولكلّ مجموعة خصوصيّاتها، السودانيين ليس مثل التشاديين ليس مثل الأريتريّين، الاختلاف متواجد، لكن المشاكل التي تقع*

[58] المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الموانئ التونسية غير آمنة للمهاجرين، على دول الإتحاد الأوروبي تحمّل مسؤولياته، مقال صدر يوم 30 سبتمبر 2019، الرابط: https://www.ftdes.net/ar/، (وقعت مراجعته يوم 2019/10/2).

عادية، قال لي، قلت له، أخذت مني، أخذت منها،...وكلها تدور حول عمليات عنف لفظي، سرقة،...المشاكل مردّها الكم الهائل للمقيمين بالمبيت وتصل في بعض الأحيان لدرجة التقاضي، لكن عموما أغلب المشاكل يقع حلها بصورة ودية". وأظهرت البيانات أنه يتمّ الفصل بين المهاجرين داخل المبيتات وفق مجموعات تجنبا للمشاكل، وحتى يسهل التعامل معهم يقع الاستعانة بمترجم من أحد المقيمين وتمكينه من منحة يومية، وفي صورة تعذر ذلك يقع البحث عن مترجم من خارج المبيت. وأثناء جولتنا بالمقر والتي دامت قرابة الساعتين لم نشاهد أو نلاحظ أية مشاكل بين المتواجدين هناك، كما لاحظنا الارتياح على وجوههم عند تجاذب أطراف الحديث معهم.

ووفق الباحث حسان بوبكري يثير وجود المهاجرين بتونس عدة *"تساؤلات حول احتمالات اندماجهم"* [59]، لكن وفق المعطيات الميدانية تبيّن أنّ علاقة المهاجرين بأهالي مدنين طيّبة، ومن أجل تقليص الحساسية مع المجتمع المحلّي زيادة على ضمان حقوق وحريات المهاجرين تتبنى المنظمات الإنسانية دور التوعية والتّحسيس بهدف تسيير عملية الاندماج. وفي هذا يقول ممثّل المنظمة الدولية للهجرة:*"ليست هناك مشاكل كبرى، منذ قدوم طالب اللجوء أو المهاجر نحدّثه عن خصائص المجتمع التونسي وبأنه بلد مسلم محافظ لا يقبل ببعض السلوكيات التي تخالف العادات والتقاليد السائدة، ونقول له أنّ المواطنين بمدنين*

[59] Boubakri Hassan, 2013, « *Les migrations en Tunisie après la révolution de 2011*», Confluences Méditerranée, l'Harmattan, N87, pp 31-46, P32.

محافظين ويقبلون الغير لكن وفق شروط، أي أنّ الوافد ليس بإمكانه السير في الطريق مرتد صليب مثلا أو ارتداء لباس غير محترم حتّى لا يتعرّض للعنف أو أية مشاكل أخرى". وأفادت نسبة هامة من الشهادات بأنّ أهالي مدنين يتسمون بالتضامن وعلى دراية بما تعرّض له الوافدين من مآسي بليبيا وأثناء رحلة العبور، لذلك يقومون بمساعدتهم في شكل إعانات مادية وعينية، وتمكينهم من العمل في حضائر البناء والأنشطة الفلاحية، كما يقبل عدد هام من الأهالي لتشغيل المهاجرات لديهم كمعينات منزليات. وأكّد والي مدنين في هذا الخصوص *"نحن لا نزعج المهاجرين ونترك لهم الحرية للتنقل والحصول على عمل رغم عدم درايتنا الكبيرة بهم"*.

وأفادنا أغلب المهاجرين المستجوبين بأنهم لم يتعرّضوا لأي شكل من أشكال المضايقات من قبل المواطنين، وتقول إحداهنّ وهي لاجئة نيجيرية الأصل *"خلافا لما نسمعه عمّا يعانيه المهاجرون في مناطق أخرى بتونس، هذه الجهة لها خصوصية جيدة، نجد الترحاب والاحترام والمساعدة، وقليلة هي الحالات التي يتمّ التعرض فيها للعنف والاستغلال والميز العنصري، مشكلتنا ليست مع المحيط الذي نحسّ فيه بارتياح بل تتمثّل في وضعيتنا القانونية المعقّدة التي لم تسوّى بعد، ظروفنا المادية والنفسية متدهورة، نرغب في الحصول على بطاقة اللجوء لتكون حياتنا أسهل، أو العمل على توطيننا في أيّ بلد أوروبّي يقبل بنا"*.

من هنا نتبيّن أنّ المحيط المحلي أين يتواجد المهاجرون واللاجئون وطالبي اللجوء عموما عامل مساعد أكثر من أن يكون معرقلا لعملية إدماج

الوافـدين، ويلعـب دورا هامـا في التخفيـف عـنهم وطـأة الأهـوال التي عاشـوها سـواء في بلـدانهم أو أثنـاء رحلـتهم أو تواجـدهم بـالقطر الليبي، ونسـتلّ إحدى الشـهادات التي تـنمّ عـن العلاقـة الجيـدة بـالمحيط المحلّي: *"الشـعب التونسـي محترم، لقـد كنّـا في الجحـيم في ليبيـا، كنـا نتعـرض للضـرب والنهب في الطريق والاستغلال، الموت يلاحقنا أينما ذهبنا، الآن فعلا نحسّ بالأمان، الأفراد طيبين"* (مهاجر من جنوب السـودان، متواجد بتونس منذ شهر).

ب- الإنتظارات

تختلـف الإنتظـارات مـن مهـاجر لآخـر ومـن لاجئ لآخـر حسـب الوجهـة والخدمات المرغوب فيها، وحسب المقابلات التي أجريناها مع عدد منهم يمكن حوصلتها في الجوانب التالية:

- التوطين في بلد يلائم طلباتهم لمن لا يرغب في الاستقرار بتونس.
- تسـوية الوضـعية مـن خـلال الحصـول على بطاقـة اللجـوء لمـن كانـت وجهته منذ البداية تونس.
- تحسين الخدمات (الإقامة، النقل، الصحة، الترفيع في قيمة وصولات الأكل، السكن، العمل،...).
- تيسير إدماجهم في الحياة الاقتصادية وتمكينهم من فرص للعمل.
- إلغاء الخطايا المالية الناتجة عن وضعيتهم الغير قانونية تجنبا للوقوع في سـلوكيات تخـالف القـانون (السـرقة، التسـول، الانتحـار، الهجـرة غير الشرعية...).

- طلب المعاملة الجيدة من قبل أهالي المنطقة والوعي بالهشاشة التي يعيشها الوافدون.

4. الحاجة لإستراتيجية وطنية في مجال الهجرة: وقت بعث إستراتيجية تراعي المقاربات الإنسانية

على إثر ما استجدّ من أحداث بجهة مدنين أكدت ضبابية السياسة بخصوص الهجرة بتونس وفشلها في الاستجابة لمطالب الوافدين المشروعة، أجمع المبحوثين على أنّ الوقت حان لبعث إستراتيجية وطنية تراعي المقاربات الإنسانية و"*تتطابق مع الشروط الدولية لحقوق الإنسان*"[60]، بالتعاون والشراكة بين جميع الأطراف المعنية، ونقطة الانطلاق تكون مع والي الجهة الذي يعدّ أكثر مسئول معايش للوقائع وعلى دراية بالحقائق، من هنا عليه عدم الاكتفاء برفض استقبال المزيد من الوافدين، بل من الأجدر الإعلان عن موقفه أمام الحكومة وطلب اتخاذ إجراءات حاسمة في شأن الأزمة التي تعيشها المنطقة التابعة له بالنظر والمطالبة بتحمّل الكل للمسؤولية لأنّ الهجرة واللجوء مسألة وطنية وليست حكرا على ولاية مدنين.

يرى ممثلي المنظمات الإنسانية أنه من الضروري التعامل مع الوافدين على المنطقة بشكل إنساني ومن غير الممكن طردهم حسب ما ينصّ عليه

[60] مهدي عليوة، جون نويل فيري وهيلموتريفيلد، *السياسة المغربية الجديدة للهجرة*، الرباط، كونراد ادنيورستيفتونغ.

الفصل 33 من الفقرة الأولى لاتفاقية جينيف[61]، ويقترحون العمل على استغلال الظاهرة لصالح مدنين من خلال الضغط على المنظمات الدولية لتدعم قدرات الهياكل المحلية وتحسين خدماتها بشكل يحقق الإفادة للمهاجرين والمواطنين على حدّ سواء. وعوض التخوف من توجهات المهاجرين للمنطقة بسبب هواجس أمنية، من الأجدر الوعي بأنّ المهاجرين يعدّون حلّا لإشكالية اليد العاملة بالمنطقة، كما أنه من المهمّ توخي حلول اقتصادية واجتماعية تعزز قدرات الجهة ودورها الإنساني والأخلاقي تجاه فئات هشة تتطلب الإحاطة والدعم الكلي، من هذه الحلول بعث مركز به وحدة صحية وأمنية بالمعبر الحدودي حتى يتم تسجيل الوافدين والتأكد من سلامتهم بشكل لا يضرّ بالمواطنين ولا يثقل المراكز الصحية بمدنين.

وحسب ممثل المنظمة الدولية للهجرة، "*مدنين قدرها أن تكون منطقة حدودية، من الواجب التعامل بذكاء وحكمة مع ظاهرة الهجرة وذلك من خلال التصرف الجيد في التدفقات المتزايدة من فترة لأخرى، ويكون ذلك بحسن التصرف في المعابر الحدودية ببعث تطبيقة إلكترونية يستخدمها شرطة الحدود بكل من مدنين وبن قردان ليتمّ تسجيل الوافدين وتجميع كافة المعطيات ومتابعة الحالات لحظة بلحظة*"، وهذا سيساعد

[61] ينصّ الفصل 33 من الفقرة الأولى لاتفاقية جينيف لسنة 1951 على: "لا يمكن لأي دولة موقعة ترحيل أو إرجاع، بأي طريقة كانت، لاجئا واقفا على حدودها لتعرض حياته أو حريته للخطر بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لمجموعة اجتماعية أو أفكاره السياسية".

على الحصول على قاعدة بيانات تمكّن الجهة من الحديث بكلّ موضوعية عن إشكالية الهجرة عبر إحصائيات ومؤشرات دقيقة، تمكن من مطالبة الحكومة بتحمل مسؤولياتها عبر الإدارة الجيدة للتدفقات وبعث لجنة بكلّ ولاية تضمّ أعضاء من وزارات وهياكل مختلفة، هذه اللجنة تجتمع على الأقل مرة في الشهر تتابع الأوضاع وتحدد التدخلات والخطط اللازمة، كما أنّ هذه اللجنة تساعد على تعزيز مبيتات المهاجرين بإطارات من وزارات واختصاصات مختلفة، تتولى دور الإحاطة، المتابعة والتقييم من خلال إعداد تقارير خاصة، وهذا من شأنه المساعدة على تطوير الخدمات الموجهة للمهاجرين دون رمي المسؤولية على القائمين على المبيت أو والي الجهة، من الضروري إذن تحويل مسألة الهجرة إلى مسؤولية جماعية وستكون كل القرارات والتدخلات في مرحلة لاحقة ناجعة وذات فاعلية.

وعلى إثر تصريح لإحدى ممثلي المنظمات الدولية بالجهة: "*إن كان الوالي يراها أزمة ويرفض استقطاب المهاجرين لأسباب أمنية، نحن لا نراها أزمة لأنه من الممكن التصرف في الأعداد الوافدة بالقدرات والإمكانيات الموجودة، وليست هناك أشياء كارثية كالأمراض الخطيرة، جميع المشاكل تحت الرقابة ويتمّ التعامل معها كما يتم التعامل مع مشاكل أي تونسي*"، نتبيّن أنّ تونس أمام خيارين لا ثالث لهما، إمّا قبول استقطاب المهاجرين واللاجئين والسعي للموافقة على قانون اللجوء بهدف حماية حقوق المهاجرين، رغم أنّ هذا القانون لا يخدم مصلحة تونس التي تبقى دولة ذات مستوى اقتصادي ضعيف وليست في حاجة لتحمل

مسؤوليات تفوق الإمكانيات الوطنية، وإمّا الاعتراف دوليا بعدم رغبتها في فتح حدودها خاصة بعد العلم بما تهدف إليه الدول الأوروبية، ووفقا لهذا الخيار عليها إيقاف جميع الاتفاقيات الثنائية الموقعة مع الدول الأوروبية فيما يخص الترحيل الجماعي للمهاجرين.

وأمام التزايد الملحوظ لأعداد المهاجرين واللاجئين واحتراما لحقوق لإنسان وفقا لما جاءت به الاتفاقيات الدولية، على الدولة بلورة سياسة شاملة جديدة لقضايا الهجرة واللجوء وفق مقاربة إنسانية تحترم الالتزامات الدولية لبلادنا وتراعي حقوق المهاجرين دون أن تمسّ من سيادتها الوطنية. وعلى جميع هياكل الدولة من وزارات ومجتمع مدني ومنظمات الانخراط القوي في معالجة هذه الظاهرة لتفادي ما تسبّبه من كوارث إنسانية، إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار التصرف الجيّد عبر توخي مقاربة تشاركية تعمل على استكمال الإجراءات المخولة للموافقة على مشروع قانون اللجوء لتسوية وضعيات المهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء وتحسين آليات التحصل على الحق في اللجوء، ومن ثمّ الإدارة الجيدة للهجرة عبر بعث وحدة رصد وتحليل بالمناطق الحدودية ووحدة المتابعة والإحاطة والاستشراف تتبعها خلايا جهوية ووحدة التعاون الدولي، حتى يقع التعامل مع الظاهرة بكلّ فاعلية.

حوصلة

حسب ما ورد في الحوارات التي قمنا بإجرائها مع ممثلي المنظمات الإنسانية ووالي مدنين وعينة من المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء أثناء الزيارة الميدانية التي تمت في شهر سبتمبر 2019، لتبيّن حقيقة الوضع هناك، وإثر التعمق في ما قام به المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من تقارير نتوصل إلى أنّ الأوضاع المتأزمة في ليبيا تسبّبت في تدفّق موجات هامة من اللاجئين والمهاجرين إلى تونس، وتمّ فتح المعابر الحدودية بالجنوب لاستقبال وافدين من جنسيات مختلفة معرّضين للخطر يلتمسون المساعدة من أجل إيجاد حلول لأوضاعهم المأساوية، وكانت مدنين وجهة استقطبت نسب هامة من المهاجرين تمت إحاطتهم بالتعاون مع المنظمات الإنسانية[62]. ورغم أنّ الحكومة التونسية منذ فجر الثورة قررت تأسيس إطار وطني للحماية يحترم حقوق الإنسان ويتطابق ما ورد في معاهدة جينيف لسنة 1951 حول اللاجئين، إلا أنه إلى اليوم لم يتمّ الموافقة على هذا الإطار القانوني، الشيء الذي جعل سياسة الدولة تجاه الهجرة بصفة عامة، وتجاه ما تعانيه جهة مدنين من تأزم للأوضاع بسبب الموجات الهائلة المتأتية عبر الحدود، غامضة. وبالرغم من أنّ الخدمات المقدمة للمهاجرين متنوعة،

[62] عدد اللاجئين والمهاجرين يختلف من مصدر لآخر، وهذا يجعل الإحاطة بهم صعبة حسب المنظمة الدولية للهجرة وديوان الأسرة والعمران البشري.

ONFP, OIM, 2016, « Évaluation de base des vulnérabilités socioéconomiques et sanitaires des migrants pour un accès effectif aux services de santé en Tunisie », 140p, p20.

وعلاقتهم بالمحيط المحلي جيدة، إلاّ أنّ مواطن القصور تظل موجودة وهو ما يتطلب توخي إستراتيجية وطنية واضحة تبدأ بتوضيح الإطار القانوني والحقوقي ومن ثمّ تنظيم التدخل الإنساني عبر إدارة تشاركية تعمل على التصرف الجيد في ظاهرة الهجرة، أو اتخاذ موقف جاد يقرّ بعدم القدرة على تحمل مسؤولية المهاجرين وطالبي اللجوء وإلغاء جميع المعاهدات الدولية التي تفرض على تونس تحمّل مسؤوليتها.

بعد بحث ميداني معمق وحوارات مع مختلف الأطراف حول وضعية الوافدين على مدنين بمقاربة شمولية أخذت جميع الآراء بعين الاعتبار واستدلت باقتراحات جميع الفاعلين الاجتماعيين، ارتأينا إلى وضع التوصيات التالية:

- القطع مع السياسة الحالية التي تقوم على الإنقاذ والترحيل وبناء سياسة قائمة على حماية حقوق المهاجرين وفق ما تنص عليه المعاهدات الدولية.

- على المنظمات الإنسانية التوجه للحكومة ومطالبتها بتحمل مسؤولياتها تجاه المهاجرين كفئة هشة من خلال تمكينها من وجود مختصين بالمبيتات (مختص اجتماعي، مختص نفسي، مندوب حماية طفولة، أمني، عنصر من الحماية، مختص في حفظ الصحة، مترجم...) حتى تنجح في الاستجابة لحاجيات الوافدين بالشكل المطلوب.

- تحسين وضعية المهاجرين من خلال ضمان حقوقهم الأساسية خاصة منها الحق في العمل والرعاية الصحية والنفسية والتعليم (تزويد المقيمين بالمبيتات بالطعام بشكل منتظم أو الترفيع في قيمة وصولات

الأكل، إضافة معاليم للنقل، توفير وسيلة نقل لأبناء المهاجرين المتمدرسين...).

- مدّ الجسور وتعزيز الحوار بشكل دوري بين المجتمع المدني بجهة مدنين والحكومة حول أزمة مدنين فيما يخصّ الهجرة واللجوء لجعل مسألة الهجرة قضية محورية في النقاشات العامة.

- دعوة المنظمات الإنسانية لتتحمل مسؤولية حقيقية وأكبر فيما يخص القدرات القانونية والمالية والدبلوماسية الضرورية لدعم المهاجرين واللاجئين بجهة مدنين، هذا إلى جانب مهمتها في مراقبة معايير الحماية والدعم لطالبي اللجوء.

- مزيد دعم قدرات الهياكل والمؤسسات والمهنيين في مجال حقوق المهاجرين واللاجئين بهدف ضمان تطبيق القواعد القانونية واحترام حقوق الأجانب (تحسين النفاذ للخدمات، الاعتراف بوثيقة اللجوء...).

- استحداث الوسائل والتقنيات لإيصال المعلومة للمهاجرين: وثائق تفسيرية بعدة لغات بالإدارات العمومية، مراكز الأمن، موقع إلكتروني خاص بالمهاجرين واللاجئين، خط أخضر مجاني للإرشاد.

- دور الإعلام في التعريف بقضايا المهاجرين بجهة مدنين وتونس بصفة عامة (الاستغلال، قصور التدخل، الإشكاليات القانونية والعراقيل الإدارية، الاتجار، احتجاز الأجانب القصر، الخطايا المالية...)، وتحسيس المهاجرين بأهمية الخروج من دائرة الصمت للتعريف بمشاكلهم وكل ما يتسبب في انتهاك حقوقهم، والعمل على استغلال وسائل المعلومات

الحديثة من شبكات تواصل اجتماعي وغيرها للتحسيس بقضية المهاجرين عبر ومضات تحسيسية، أفلام قصيرة لإنارة الرأي العام...

- المقاربة الحقوقية تبقى مسألة مبدأ رغم أنه لوالي مدنين كمسؤول حكومي حق قبول أو رفض استقبال المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، لكن حماية حقوق أجانب متواجدين على تراب تونس هو ضرورة قصوى، لذلك من الضروري العمل على مطالبة الحكومة بالمصادقة على قانون اللجوء ووضع تشريع ناجح وتفعيل الإستراتيجية الوطنية للهجرة حتى تحلّ الأزمة بالجهة وبتونس ككل.

- اليوم نحن إزاء تحدي أخلاقي قبل كل شيء، لابدّ أن نحارب هاجس التخوف والخوف من المهاجرين ثقافيا، ونضغط حتى نطالب قادة الرأي وطنيا ودوليا بإعادة الإنسانية بكلّ الطرق، عبر بعث قوانين تحترم حقوق الإنسان التي تبقى كونية (تحديث الأمم المتحدة لاستراتيجياتها، الدعم اللوجستي والمادي للدول دون أية شروط، إيقاف الحروب للتخفيض من الأزمات الدولية وظاهرة اللجوء،...).

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية

- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمد من طرف الجمعية الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 15 نوفمبر 2000.

-شعلاء المجعي، *مدنين- جرجيس...الشروق في مراكز إيواء المهاجرين غير الشرعيين...إقامة متردية ومطالبة الهيئات الدولية بتحمل مسؤولياتها*، مقال نشر بجريدة الشروق بتاريخ 2019/5/30، تمت مراجعته في 2019/09/30، الموقع: http://alchourouk.com/article

- مهدي عليوة، جون نويل فيري وهيلموتريفيلد، *السياسة المغربية الجديدة للهجرة*، الرباط، كونراد ادنيورستيفتونغ.

- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، *المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يدعو الحكومة القادمة لإيقاف جميع الاتفاقيات الثنائية الموقعة مع السلطات الإيطالية فيما يخص الترحيل الجماعي للمهاجرين*، مقال صدر بتاريخ 30 سبتمبر 2019، الرابط: https://www.akherkhabaronline.com/ar/، (تمت مراجعته يوم 2019/10/02).

- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، *الموانئ التونسية غير آمنة للمهاجرين، على دول الإتحاد الأوروبي تحمّل مسؤولياته*، مقال

صـــدر يـــوم 30 ســـبتمبر 2019، الـــرابط: https://www.ftdes.net/ar/، (وقعت مراجعته يوم 2019/10/2).

- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بتونس، *تقرير حول وضعية المهاجرين في مركز الهلال الأحمر بمدنين.*

- د. نعيمة الفقيه، *مكافحة تهريب المهاجرين وحق البقاء المشروع في بلد المنشأ: بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين بين الواقع والمأمول*، كراس عـــدد واحـــد حـــول الهجـــرة، المنتـــدى التونســـي للحقـــوق الاقتصـــادية والاجتماعية، ماي 2019، صص 154-165.

2. المراجع باللغة الأجنبية:

Bensaad Ali, 2009, « *Le Maghreb à l'épreuve des migrations subsahariennes. - Immigration sur émigration* », Kharthala édition.

Boubakri, Hassan, 2015, « *Migration et Asile en Tunisie depuis 2011 : vers de - nouvelles figures migratoires ?* », REMI : Revue des migrations internationales, 31, (3$4), pp. 17-39.

Boubakri Hassan, 2013, « *Les migrations en Tunisie après la révolution de 2011* », - Confluences Méditerranée, l'Harmattan, N87, pp 31-46.

ONFP, OIM, 2016, « *Évaluation de base des vulnérabilités socioéconomiques et - sanitaires des migrants pour un accès effectif aux services de santé en Tunisie* », 140p.

- UNHCR, 2004, Agence des Nations Unies pour les réfugiés, *États parties à la convention de 1951 relative au statut des réfugiés et/ ou à son protocole de 1968 (au 31 décembre 2004)*, Annexe du Rapport Global de 2004.

- UNHCR Government Tunisia, *Refugees and asylum-seekers in Tunisia,* 31 August 2019, link : https://data2.unhcr.org/en/country/tun.

بدعم من

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

FTDES
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ÉCONOMIQUES ET SOCIAUX

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
47، شارع الحبيب بورقيبة الطابق الثاني، 1001، تونس
الهاتف: 664 257 71 - الفاكس: 665 257 71
البريد الالكتروني: contact@ftdes.net